

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

جمعية مشهرة برقم 5220 لسنة 2003

المنظمة تتمتع بوضع استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة



1 مذبحة الروضة

شروع ولاية سيناء في الإبادة الجماعية

تقرير تحليلي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

¹ إعداد محمد عثمان (منسق العلاقات الدولية بالمنظمة)

10/8 شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : 3636811 (02) - 3620467 (02)

فاكس : 3621613 (02)

EMAIL : eohr@link.com.eg

www.eohr.org

مقدمة

يشهد النصف الشمالي من شبه جزيرة سيناء تمرد دموي منذ احداث ثورة يناير 2011 التي أطاحت بنظام الرئيس حسني مبارك . وقد اشتدت حدة التمرد في منتصف عام 2013 بعد ثورة 30 يونيو التي عزل علي اثرها الجيش محمد مرسي و جماعة الاخوان المسلمين من الحكم. يجب وضع الأمور في سياق اوسع حتي نتمكن من ابداء قراءة شاملة للمشهدز منطقة شمال سيناء لها تاريخ مضطرب وكانت دائما على علاقة معقدة مع الحكومة المركزية في القاهرة منذ انسحاب إسرائيل الكامل من شبه الجزيرة في عام 1989. شمال سيناء منطقة شاسعة المساحة, قليلة السكان، بنيتها التحتية متهاكلة، و اغلب سكانها من البدو. وأدى الافتقار للتنمية في المنطقة إلى لجوء الكثير من سكان المنطقة إلى أنشطة إجرامية غير المشروعة لكسب العيش حيث شملت الاتجار بالأسلحة والمخدرات وحتى البشر. في بداية العقد الأول من القرن الحالي مع ظهور التيارات الجهادية في قطاع غزة وهزيمة الجماعات المسلحة الجهادية في صعيد مصر، بدأت سيناء تتحول إلى وجهة مفضلة للمتطرفين مع الجهاديين والمسلحين. في عام 2004 أعلنت العناصر الجهادية عن وجودها بتفجير شاحنة مفخخة بفندق الهيلتون الفاخر في طابا و هو يحذي بصورة مفضلة لدى السياح الإسرائيليين. 2005 و 2006 شهدوا هجمات مميتة مماثلة في شرم الشيخ ودهب. الجماعات التي اعلنت مسؤوليتها عن الهجمات علب ارتباط بشكل او باخر مع القاعدة. وأشارت مصادر امنية الى ان هذه المجموعات تتألف بشكل كبير من بدو سيناء والفلسطينيين والمصريين من البر الرئيسي ايضا. وأعقب هذه الهجمات عمليات قمع واسعة النطاق بلغت حد عقابا جماعيا في بعض الحالات مما عزز مشاعر الاستياء بين العديد من الدوائرالقبلية في سيناء. بعد انتفاضة عام 2011، انهار الامن والنظام في شمال سيناء، وغياب الوجود عسكري كبير للقوات المسلحة

10/8 شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : 3636811 (02) - 3620467 (02)

فاكس : 3621613 (02)

EMAIL : eoht@link.com.eg

www.eoht.org

في شبه الجزيرة (بسبب القيود المنصوص عليها في معاهدة السلام مع إسرائيل) تسبب في تدهور الوضع بشكل كبير. وكانت الهجمات المسلحة التي شنتها جماعة نشأت تحت اسم أنصار بيت المقدس في البداية شبه حصرية لتخريب أنابيب الغاز بين مصر وإسرائيل. لكن بعد فترة قصيرة، بدأ المسلحون يستهدفون قوات الأمن. وردا على ذلك تم نشر القوات المسلحة في المنطقة ولكن لم تبذل جهود جادة لمواجهة المسلحين بسبب الاضطرابات السياسية التي تجتاح البلاد في ذلك الوقت، وخاصة أن الحكومة المؤقتة كان يرأسها المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وفي يونيو / حزيران 2012 سلم المجلس العسكري السلطة إلى الرئيس المنتخب محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين. وبعد شهرين، قتل المسلحون 16 جنديا في ما يعرف باسم مذبحه رفح. وردا على ذلك، شن الجيش عملية واسعة النطاق لمواجهة الارهاب، و لكن حكومة مرسي أوقفت العملية وأقالت قادة القوات المسلحة المصرية. خلال وجود مرسي في السلطة شهدت سيناء هدوءا دون أي هجمات كبيرة، وحتى عندما تم اختطاف 7 جنود من قبل المسلحين تم إطلاق سراحهم بعد تسوية تفاوضية مع حكومة السيد مرسي التي قال صراحة أنه حريص على الحفاظ على حياة الخاطفين والمختطفين. عندما أطيح مرسي في يوليو / تموز 2013، شن مسلحون حملة واسعة ضد قوات الأمن في سيناء. واستهدف المسلحون في وقت لاحق المدنيين والسائحين والقضاة والمسؤولين الحكوميين والأقليات الدينية في سيناء، وحتى بعض الهجمات وصلت إلى القاهرة والإسكندرية والدلتا و الصعيد. وقد أعلنت جماعة أنصار بيت المقدس في عام 2014 عن ولائها لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وأعيدت تسميته نفسها لتصبح ولاية سيناء، من ما ربط الصراع في سيناء بالتطورات المحيطة في المنطقة، و هذا أدى إلى تعقيد الوضع بشكل مباشر. في هذا البحث، تنتظر المنظمة في هجمات مسجد الروضة في 24 تشرين الثاني / نوفمبر التي ترقى الي مذبحه

واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر الحديث. و يربط التقرير المجزرة بحالات سابقة ارتكبت فيها ولاية سيناء أعمال عنف طائفية تستهدف أقليات دينية في مصر. و ينتهي هذا التقرير إنه بالحكم على النوايا والدوافع الإيديولوجية وطرق التنفيذ ترقى مجزرة الروضة الي جريمة الإبادة الجماعية و تؤكد من جديد على جدية خطر الإرهاب الذي يهدد وحدة مصر واستقرارها، فضلا عن التهديد الخطير الذي يمثله لحقوق الإنسان في مصر.

تعريف الإبادة الجماعية

على الرغم من أن مصطلح الإبادة الجماعية كان نتاج الادبيات السياسية و القانونية للقرن العشرين، فإن الجريمة نفسها أقدم بكثير من المصطلح. المصطلح لديه بعض المتطلبات من أجل تطبيقه في اطار التوصيف بشكل صحيح وعدم الخلط بينه و بين أنواع أخرى من عمليات القتل الجماعي. إن تعريف الإبادة الجماعية واضح بشكل كبير، وقد فرضه القانون الدولي في منتصف القرن العشرين. وقد بدأت عملية تعريف الابادة الجماعية قانونيا وتجريمها من قبل الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأهوال المحرقة النازية. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 القرار 260 الذي أصبح بدوره "اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية". ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في عام 1951، وحتى الآن أصبحت 143 دولة طرفا فيها. والاتفاقية، إلى جانب معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى، تجعل تجريم الإبادة الجماعية مفهوما قانونيا شارعا لا جدال حوله. ومع تجريمها، أعطت الاتفاقية أيضا تعريفا واضحا لما يشكل الإبادة الجماعية.

وتنص المادة (2) من الاتفاقية على أن الإبادة الجماعية هي أي من الأفعال التالية المرتكبة بقصد التدمير

الكلي أو الجزئي لمجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية على هذا النحو:

- قتل أعضاء الجماعة؛
- إلحاق ضرر جسيم أو عقلي خطير بأعضاء الجماعة؛
- فرض ظروف معيشية علي الجماعة من شأنها أن تؤدي إلى تدميرها المادي كليا أو جزئيا؛
- فرض تدابير ترمي إلى منع الولادة داخل المجموعة؛

(هـ) نقل أطفال المجموعة قسرا إلى مجموعة أخرى

كما أن الاتفاقية لم تجرم فقط التنفيذ الناجح للإبادة الجماعية انما تجرم ايضا أي محاولات لتنفيذ هذا العمل في

المادة (3) التي تنص على أن الأعمال التالية يعاقب عليها بالقانون:

- الإبادة الجماعية؛
- التآمر لارتكاب الإبادة الجماعية؛
- التحريض المباشر والعام على ارتكاب الإبادة الجماعية؛
- محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية؛
- التورط في الإبادة الجماعية

10/8 شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : 3636811 (02) - 3620467 (02)

فاكس : 3621613 (02)

EMAIL : eoht@link.com.eg

www.eoht.org

ومع تعريف ما يشكل إبادة جماعية وبتحديد من سيتحملون المسؤولية إذا تم تنفيذ الفعل أو الشروع فيه، نجد ان الاتفاقية تتيح حيزا كافيا لتحميل المسؤولية القانونية لكل من يرتكب او يشرع في ارتكاب الإبادة الجماعية سواء كان ذلك في إطار محلي أو في إطار دولي.

طبيعة و نوايا هجمات داعش

يتبع تنظيم داعش بكل فروعه المنتشرة في جميع أنحاء العالم تفسيراً منحرفاً للإسلام يتأثر إلى حد كبير بالمفاهيم الدينية والفقهية السلفية / الوهابية، وكذلك الفكر الإسلامي السياسي، ولا سيما افكار سيد قطب وأبو علاء المودودي و غيرهم. يسعى التنظيم إلى إقامة الخلافة الإسلامية من خلال الإطاحة بمؤسسات الدولة والاستيلاء على المناطق في البلدان ذات الأغلبية المسلمة. داعش ترفض مفاهيم مسلم بها اليوم كالدولة القومية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية باعتبارهم جميعاً مفاهيم غريبة تفرض على المجتمعات الإسلامية. البديل الذي يقترحه هو ما يعتبرونه يوتوبيا إسلامية في حين أنها في الواقع ليست سوى محاولة قبيحة لاعادة ولادة الإمبراطورية من القرون الوسطى بصورة مشوهة. وقد شهدت جميع المناطق التي تنشط فيها الدولة الإسلامية و الكيانات المنتسبة اليها انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان. ومن بين تلك الانتهاكات التي تم توثيقها جريمة تفوق أي جريمة أخرى في نطاقها وأساليبها وآثارها البشعة؛ و هي الإبادة الجماعية. وقد ارتكب تنظيم الدولة الإسلامية إبادة جماعية متكاملة الاركان ضد الأقليات الدينية في سوريا والعراق حيث استهدفت الأيزيديين والمسيحيين والمسلمين الشيعة. وتراوحت هذه العمليات بين إبادة سكان قري باكملها،

والتهجير القسري، والرق. ونتيجة لذلك، تم إخلاء مناطق بأكملها، وقتل الآلاف، وأخذ آلاف آخرون أسرى وأرغموا على الرق. وقد حاولت هذه الأفعال إبادة جماعات إثنية ودينية معينة لا مكان لها في تصور تنظيم الدولة الإسلامية للمجتمع الإسلامي الذي ترغب في إنشائه. وهذا يثبت أن ارتكاب الإبادة الجماعية هو جزء من خطة التنظيم من أجل انشاء ما يسميه خلافة اسلامية.

في شبه جزيرة سيناء اعلنت جماعة أنصار بيت المقدس أكبر وأشد الجماعات المسلحة عن ولائها و بيعتها لتنظيم الدولة الإسلامية في تشرين الثاني / نوفمبر 2014، لتصبح ولاية سيناء. تسعى المجموعة إلى تأسيس نفسها كحكومة فعلية في سيناء، بقصد جعلها تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. ومع ذلك، في مصر على عكس العراق وسوريا، السكان متجانسين إلى حد كبير، وليس هناك نزاع مسلح نشط يحد من سيطرة الدولة وتحتكر الحكومة استخدام القوة. وعلى الرغم من استهداف الجماعة لقوات الأمن و الجيش، إلا أنها فشلت في الاستيلاء على أي قرية أو بلدة في المنطقة المضطربة، كما أنها تواجه حملة صارمة من قبل الشرطة والجيش قتلت المئات من صفوفهم في أدنى تقدير. كما فقد تنظيم الدولة الإسلامية معظم أراضيه في العراق وسوريا بفضل العمل العسكري الحاسم الذي قامت به مجموعة متنوعة من القوي شملت الولايات المتحدة وروسيا وإيران والحكومة العراقية والحكومة السورية والقوات الكردية والمليشيات الشيعية والمتمردين السوريين و القائمة تطول. إن سحق الدولة الإسلامية في تلك المناطق يستلزم أن تجد مناطق ساخنة أخرى لتنتقل إليها، و سيناء في رأي كثير من المحللين قد تكون احد بؤرة داعش الاساسية في الأشهر المقبلة.

داعش تشرع في ارتكاب الإبادة الجماعية

10/8 شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : 3636811 (02) - 3620467 (02)

فاكس : 3621613 (02)

EMAIL : eohr@link.com.eg

www.eohr.org

وقد لجأ المسلحون من أجل تعظيم الضغط على الحكومة المصرية إلى استهداف المدنيين أكثر من ذي قبل، وهو اتجاه يتزايد باستمرار بوتيرة عالية جدا. حيث استهدف التنظيم السياح الأجانب لتخريب الاقتصاد المصري وكان من أشد هذه الحوادث إسقاط الطائرة الروسية بالقرب من شرم الشيخ في أكتوبر 2015 الذي خلف 224 قتيل. ثم صعدت ولاية سيناء هجماتها ضد الأقليات الدينية و هذا تجلينا إلى الموضوع الرئيسي لهذه الورقة و هو الشروع في الإبادة الجماعية. تعهدت ولاية سيناء بتطهير مصر من المسيحيين. نفذ التنظيم عدة تفجيرات و هجمات ضد الكنائس والمصلين المسيحيين. من ابرز هذه الهجمات كان التفجير الانتحاري الذي استهدف كاتدرائية العباسية في كانون الأول / ديسمبر 2016، فضلا عن تفجير كنائس في مدينتي طنطا والإسكندرية في نيسان / أبريل 2017، وأحدثها مذبحه في حق مصلين مسيحيين على متن حافلة بالقرب من دير في محافظة المنيا في صعيد مصر. وأسفرت تلك الهجمات مجتمعة عن مقتل أكثر من 130 مدنيا مسيحيا. ومع ذلك، فإن ما هو أكثر إثارة للقلق هو التهديدات التي تعرض لها المسيحيين بشمال سيناء لمغادرة المنطقة. وزع التنظيم منشورات توعز المسيحيين بمغادرتها وتحذيرهم من العواقب إذا بقوا. وقد أثبتت المجموعة بالفعل جديتها بعمليات قتل وخطف خطيرة روعت الأسر المسيحية التي تعيش في شمال سيناء، وفي الواقع غادر معظمهم المنطقة خلال الأشهر القليلة الماضية. إن لم يكن هذه من اشكال التطهير العرقي فلا ادري ماذا يكون اذن.

ثم تحول التنظيم ليسهدف الصوفيين. الصوفية لها تاريخ طويل في مصر. ويقدر أن أتباع الطرق الصوفية يتراوح عددهم بين 4 ملايين و 18 مليون مصري مما يجعلهم مجموعة دينية كبيرة في المجتمع المصري خاصة أن الإسلام الشعبي في مصر متأثر بشدة بالصوفية في كثير من الأوساط. لدى داعش بشكل عام

10/8 شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : 3636811 (02) - 3620467 (02)

فاكس : 3621613 (02)

EMAIL : eoht@link.com.eg

www.eoht.org

وولاية سيناء على وجه الخصوص نفور عقائدي قوي من صوفية. إنهم ينظرون إليها على أنها طائفة مهرطقة خارجة عن الإسلام و تشجع الشرك بالله وتفسد الإيمان الحقيقي. وهم يستأثرون بشكل خاص بالاهتمام الصوفي بالأضرحة والاولياء، كما أنهم يرفضون التصوف بشكل عام باعتباره بدعة في من وجهة نظرهم المتطرفة. منذ عام 2011 هاجم المسلحون في سيناء، وحتى الجماعات السلفية الأخرى في أماكن أخرى من البلاد، العديد من الأضرحة وحرقوها، مما أثار حالة من التوتر بين الصوفية والقطاعات الإسلامية المحافظة بشكل عام. وهددت ولاية سيناء المسلمين الصوفيين أكثر من مرة وحذرتهم من البقاء على ممارساتهم والعودة إلى الإسلام الحقيقي. اختطفت ولاية سيناء في نوفمبر / تشرين الثاني 2016 الشيخ سليمان أبو حراز رجل دين صوفي يبلغ من العمر 98 عاما وقطعت رأسه في شريط فيديو مرعب من شدة مستوى الوحشية والقسوة وقد تعرض مسجد الروضة الذي وقعت فيه المجزرة الأخيرة لتهديدات من ولاية سيناء حيث طالبت المسجد بوقف أي طقوس صوفية قبل أسابيع قليلة من الهجمات. تم تجاهل التحذيرات، ثم جاءت مجزرة 24 نوفمبر 2017. استهدف مسلحون المسجد بالمتفجرات والأسلحة الآلية خلال صلاة الجمعة. وكان المسلحون وفقا لشهود عيان يحملون اعلام تنظيم الدولة الإسلامية، وقطعوا الطرق المؤدية للقرية لمنع سيارات الإسعاف وقوات الأمن من الوصول إلى المسجد، و هناك تقارير تفيد بأن بعض الضحايا الفارين تم تعقبهم و قتلهم في منازلهم. أسفرت المذبحة عن مقتل 309 أشخاص من سكان القرية البالغ عددهم 2400 شخص. ولم تصدر أي جهة مسؤوليتها رسميا عن الهجوم حتى الآن، ومع ذلك فإن تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية السابقة، جنبا إلى جنب مع النوايا العنصرية للتنظيم للقضاء على الأقليات الدينية واقوال شهود العيان تؤكد تورط ولاية سيناء في هذا مجزرة القاتلة. نفذت ولاية سيناء محاولة إبادة لأتباع الطريقة الجرارية الصوفية (الذي ينتمي إليه

المسجد ومصلوه العاديون وسكان القرية). جاء ذلك بعد أن ذكر أحد قادة الجماعة أنهم يعتزمون القضاء على التصوف في معاقله الثلاث في سيناء وذكر قرية الروضة بالاسم. وجاء هذا التصريح في يناير الماضي وفقا لمجلة رسمية تابعة للتنظيم ناطقة باللغة الإنجليزية تدعي روميا. التنظيم يحمل نوايا معلنة لتدمير الصوفية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الإبادة والتشريد واجبار الناس علي ترط الصوفية. ويبدو أن المجموعة تعمل على تحقيق ذلك فقط لإثبات قوتها وقدراتها وتحدي سلطة الحكومة المصرية وشرعيتها. ما حدث في الروضة عندما يتم اتخاذه في سياق ما سبق الأحداث والهجمات السابقة والنوايا العلنية للتنظيم يمكننا أن نطبق بسهولة المادتين 2 و 3 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لتعريف هذه الجريمة بالشروط الصحيحة ومحاكمة مرتكبيها بوصفهم مرتكبي محاولة للإبادة الجماعية وليس مجرد هجوم إرهابي آخر.

توصيات

تتابع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هذه التطورات في سيناء بقلق بالغ، وتعتقد أن المتشددین المتطرفین عازمون على القيام بأعمال عنف واسعة النطاق ضد الأقليات الدينية من أجل اجبارهم بالقوة للتخلي عن ثقافتهم تحت تهديد الإبادة الكاملة. وتشدد المنظمة على أهمية تقدير خطورة الوضع من قبل حكومة مصر والمجتمع الدولي، حيث إن هذه الجماعات الإرهابية تعزز قدراتها وتطورها لإحداث أقصى قدر من الضرر على الدولة المصرية و المجتمع المصري. لذلك تقدم المنظمة عدد من التوصيات الضرورية لتفادي مخاطر

الإرهاب ومحاولة الإبادة الجماعية في شمال سيناء.

التوصيات:

(1) تحت المنظمة الحكومة المصرية على اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لحماية أرواح مواطنيها وفقا لمبادئ

حقوق الإنسان

(2) تؤكد المنظمة علي أهمية إجراء تحقيق قضائي جدي في مذبحه الروضة لمحاسبة مرتكبيها

(3) تطالب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الحكومة المصرية ان تبذل قصارى جهدها لإلقاء القبض على

الجناة الذين ارتكبوا مذبحه مسجد الروضة.

(4) تدعو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الحكومة المصرية إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان

والقانون الدولي الإنساني اثناء عمليات مكافحة الإرهاب في سيناء والمناطق أخرى، و ان تتجنب استخدام

القوة العشوائية ضد المدنيين.

(5) تقترح المنظمة إنشاء بعثة مشتركة لتقصي الحقائق للتحقيق في إمكانية وقوع شروع في الإبادة الجماعية

في الروضة تضم ممثلين عن الجهات التنفيذية للحكومة المصرية والمجلس القومي لحقوق الإنسان ومكتب

المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الأفريقية وحقوق الإنسان والشعوب، والمنظمات

المصرية الحقوقية، والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

(6) تطالب المنظمة المجتمع الدولي ان يفرض عقوبات صارمة على الدول الراعية للإرهاب

10/8 شارع متحف المنيل - منيل الروضة- الدور العاشر

تليفون : 3636811 (02) - 3620467 (02)

فاكس : 3621613 (02)

EMAIL : eohr@link.com.eg

www.eohr.org

(7) تطالب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مجلس النواب المصري بصياغة قانون يجرم خطاب الكراهية وجميع أشكال التمييز وفقا للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصر.

(8) تؤكد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على مسؤولية الحكومة المصرية في حفظ حقوق كل مواطن في الحياة وحرية العقيدة وحرية التعبير والأمن وفقا لدستور مصر والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية و تطالب الحكومة بالاستمرار في اداء هذا الواجب الالزامي.